الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/46/94
S/22256
22 February 1991

ORIGINAL : ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البنود ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ من القائمة الاولية*
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الاوسط
العدوان العراقي واحتلاله المستمر للكويت
في انتهاك فاضح لميثاق الامم المتحدة

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ موجهة إلى
الامين العام من المندوب الدائم لمصر لدى
الامم المتحدة

أتشرف بأن أبعث رفق هذا بنص البيان الصادر عن الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الاعضاء في مكتبي مؤتمر القمة الإسلامي الخامس والمؤتمر الوزاري التاسع عشر والدول التي تراس اللجان الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذي عُقد في القاهرة يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ .

أرجو التفضل بتوزيع هذه الرسالة والملحق المرفق بها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ من قائمة البنود الاولية للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) سفير عمرو موسى
المندوب الدائم

* A/46/50 .

مرفق

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الاعضاء في مكتبي مؤتمر القمة الإسلامي الخامس والمؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية والدول التي ترأس اللجان الدائمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

٦ شعبان ١٤١١ هـ

٢١ فبراير ١٩٩١ م

١ - انعقد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الدول الاعضاء في مكتبي مؤتمر القمة الإسلامي الخامس والمؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية والدول الاعضاء التي تترأس اللجان الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية في يوم ٦ شعبان الموافق ٢١ فبراير ١٩٩١ م وذلك لبحث الوضع في منطقة الخليج ودور منظمة المؤتمر الإسلامي في تسوية النزاع العراقي الكويتي الناجم عن الاحتلال العراقي للكويت .

٢ - حضر الاجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الاعضاء التالية :

مصر ، الجابون ، الكويت ، المالديف ، باكستان ، فلسطين ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، تركيا ، وقد تغيبت المملكة المغربية عن حضور هذا الاجتماع .

٣ - واخذ الاجتماع علما بما جاء في التقرير الذي قدمه معالي الدكتور حامد الغابد الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول متابعة وتنفيذ القرارات التي تضمنها الإعلان الخاص بشان الاحتلال العراقي للكويت الصادر عن المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية من ٩ - ١٤ محرم ١٤١١ هـ ، الموافق ٣١ يوليه - ٥ اغسطس ١٩٩٠ م .

٤ - وبعد دراسة مستفيضة للوضع الراهن الذي يسود منطقة الخليج وخاصة في ضوء الاحداث الجارية حاليا ، أقر الاجتماع أن غزو واحتلال وضم دولة الكويت من قِبَل الجمهورية العراقية قد زج بالمنطقة والامة الإسلامية والعالم بصفة عامة في أزمة خطيرة ذات انعكاسات لا يمكن حصرها .

٥ - وقد لاحظ الاجتماع بكل مرارة أن الازمة الناجمة عن غزو واحتلال الكويت من قِبَل القوات العراقية قد أدت إلى نزاع مسلح واسع النطاق كانت له انعكاسات مدمرة وجسيمة على الإنسان وبيئته معا ، كما أن المنفى والمعاناة القاسية اللذين فرضا على الشعب الكويتي ، والنزوح المكثف لمئات الالاف من العاملين في العراق والكويت والخسائر في الارواح البشرية وتدمير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية في كل من العراق والكويت ، شكّل كل ذلك أبعادا واسعة النطاق للكارثة التي جاءت نتيجة لتواجد القوات العراقية المسلحة في الكويت .

٦ - وأدان الاجتماع بشدة غزو دولة الكويت واستمرار احتلالها من قِبَل القوات المسلحة للجمهورية العراقية باعتباره عملا يتنافى ومبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والقيم الإسلامية وقواعد القانون الدولي وأكد مضمون البيان الخاص بالوضع بين العراق والكويت الذي أقره المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية ، والبيان الختامي الصادر عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الامم المتحدة بنيويورك في ١٣ ربيع أول ١٤١١ هـ الموافق ١ اكتوبر ١٩٩٠ ، وكذلك البيان الصادر عن الاجتماع المشترك للممثلين الساميين للدول الاعضاء في مكتبي القمة الإسلامية الخامسة والمؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في جدة في ٢٢ جمادى الثاني ١٤١١ هـ الموافق ٨ يناير ١٩٩١ .

٧ - وقد أشاد الاجتماع بالعديد من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على المستويين الفردي والجماعي لاحتواء الازمة منذ ظهورها والمساعدة في إيجاد حل سلمي لها . وأعرب عن عميق أسفه لعدم تجاوب العراق مع المناشدات والنداءات التي وجهتها إليه الامة الإسلامية والعالم بصفة عامة واختياره تحديهما برفضه المتعنت الامتثال للشرعية الإسلامية والدولية بسحب قواته من دولة الكويت حتى يمكن عودة الحكومة الشرعية لهذا البلد .

٨ - وفيما يتعلق بالبيان الصادر عن الحكومة العراقية بتاريخ ٢٩ رجب ١٤١١ هـ الموافق ١٥ فبراير ١٩٩١ م ، شدد الاجتماع من جديد على أن كلا من الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الاراضي الكويتية وعودة الحكومة الشرعية بقيادة سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت والرئيس الحالي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس ، والتزام العراق التام بالامتثال لقرارات مجلس الامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة ولمبدأ حُسن الجوار يشكل ذلك كله شرطا أساسيا ولازما لتسوية سياسية للأزمة .

٩ - يؤكد الاجتماع على كافة قرارات القمم الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامية الخاصة بفلسطين كما يؤكد مجددا على الحقائق التالية :

أن دولهم تحملت تضحيات كبيرة وقدمت دعما معنويا وسياسيا ودبلوماسيا متواصلا بالرغم من كل التحديات والعقبات وتؤكد استمرار دعمها للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

ان الدول الاعضاء تؤكد على التزامها الإسلامي والتاريخي بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه الاصيل في ممارسة تقرير المصير وفي إقامة دولته على ترابه الوطني .

ان التزامهم بالعمل على إيجاد تسوية سلمية وعادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية يعلو فوق أي اعتبار في إطار مؤتمر دولي للسلام .

١٠ - ندد الاجتماع برفض العراق المتعنت الامتثال للشرعية الإسلامية والدولية واستنكر المحاولات العراقية للربط بين حل الأزمة الناجمة عن احتلال الكويت وغيرها من القضايا . وأكد الاجتماع أن القضية الفلسطينية مسؤولية قومية تهم العرب والمسلمين جميعا . ومن ثم فقد ندد بمحاولات النظام العراقي استغلال قضية فلسطين لتبرير اجتياحه للكويت وتشريد شعبها ومئات الالاف من العاملين فيها بمن فيهم الفلسطينيون أنفسهم .

وأكد الاجتماع من واقع الممارسات العراقية على عدم أهلية هذا النظام للقيام بأي عمل من شأنه حل قضايا المنطقة وزيف ادعاءاته وبطلانها بالقيام بدور المدافع عن القضايا العربية والإسلامية .

١١ - وأعرب الاجتماع عن تقديره للتضحيات المبذولة من قِبَل بلدان وشعوب المنطقة لمواجهة العدوان ومقاومة آثاره ، وأكد في هذا الصدد تضامن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع حكومة وشعب كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وبقية دول وشعوب المنطقة أمام المحنة القاسية وغير العادلة التي ابتلوا بها ، وأكد الاجتماع التزام الدول الاعضاء بتحرير الكويت وبعودة حكومتها الشرعية ودعم جهود دول الخليج الهادفة إلى الحفاظ والدفاع عن أمن المنطقة واستقرارها .

١٢ - يؤكد الاجتماع أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم احترام وعدم المساس بالحدود المعترف بها دوليا لجميع دول المنطقة كما كانت عليه قبل بدء الازمة .

١٣ - وإذ أخذ الاجتماع علما بالمخاوف التي أعرب عنها المجتمع الدولي حث الاجتماع على حظر استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وكما أكد الاجتماع على ضرورة احترام قواعد الشريعة الإسلامية وأحكام اتفاقيات جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي الإنساني احتراما مطلقا .

١٤ - ودعا الاجتماع المجتمع الدولي بأسره إلى الاستمرار في تقديم مساهمته لتحقيق هذه الاهداف بما تتمشى ومتطلبات الشرعية الإسلامية والدولية .

١٥ - وعلاوة على حل الازمة الحالية في الخليج ، دعا الاجتماع الدول الاعضاء إلى البدء في إطار العمل الإسلامي المشترك ، في عملية تفكير معمقة حول الطرق والوسائل الكفيلة بدعم الامن والتعاون في العالم الإسلامي ، وينبغي أن تشمل هذه العملية الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، والعمل على إقامة السلام والامن في العالم الإسلامي على أسس متينة وترجمة أهداف التعاون والتضامن التي تم تحديدها تحديدا جليا في بلاغ مكة المكرمة التاريخي ، إلى واقع ملموس ، وفي هذا الشأن رحب الاجتماع بالجهود التي بدأتها الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إسلامية أخرى .

١٦ - وأعرب الاجتماع عن مشاطرته لملايين المسلمين عبر العالم الحزن الحقيقي الذي يشعرون به أمام المحنة القاسية المفروضة على شعوب منطقة الخليج التي تضم أقدس مقدساتهم بسبب رفض العراق غير المبرر الانسحاب من الاراضي الكويتية واحترام استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي بقية دول المنطقة . وأعرب الاجتماع عن الامل في أن يأتي اليوم الذي يعود فيه العراق إلى صفوف الأمة الإسلامية للعمل في وئام مع شعوب منطقة

الخليج وكل الشعوب الإسلامية لتحقيق التطلعات المشروعة للمسلمين في العدل والحرية والسلام والتقدم .

١٧ - وأعرب الاجتماع عن شكره العميق لاستضافة جمهورية مصر العربية هذا الاجتماع واستقبال السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لرؤساء الوفود تعزيزا منه لروح التضامن الإسلامي في هذه الفترة العصيبة من تاريخ العالم الإسلامي .

- - - - -